

محطات وسطى خطرة على طريق العولمة

العولمة الاقتصادية تشجع الأقلمة لكنها تهدد دولة الرعاية الاجتماعية

كامبريدج: خالد الحروب

على خلفية الجدل المتواصل حول أفضلية العولمة أم الأقلمة لدول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية يقدم هذا الكتاب مجموعة من الأطروحات المثيرة، بعضها تطوير لأفكار رائجة أصلا في هذا الحقل، وبعضها الآخر جديد ويستحق التوقف عنده بتمعن.

لكن، وقبل التعرض بتفصيل لهذه الأطروحات ينبغي الإشارة إلى أن جملة من الأفكار السجالية عوملت من قبل المساهمين في الكتاب على أنها مسلمة ولهذا لم يكن هناك انخراط في نقاشاتها أو الدفاع عنها كما هي حال العديد من الدراسات والكتب الصادرة بكثافة حول العولمة أو الأقلمة هذه الأيام.

أول الأفكار المسلم بها هنا هو حقيقة واقعة العولمة الراهنة وأنها مرحلة متميزة في تاريخ الاقتصاد العالمي طبعت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، سيما سنوات ما بعد الحرب الباردة.

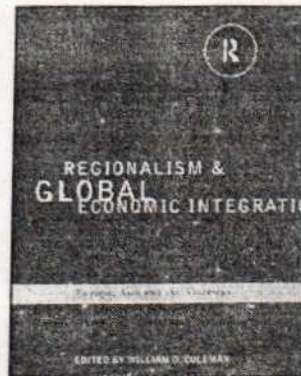
ولعل التسليم الأولي بهذه الفكرة وعدم الانجرار إلى الجدل العقيم الذي يدور حول جدة أو عدم جدة العولمة وفر جهدا على المساهمين ونقلهم فورا لنقاش مكوناتها وآلياتها وأطرقتها مباشرة.

والمسلمة الثانية التي يمكن ملاحظتها بوضوح في معظم المساهمات الأحدى عشرة في الكتاب هي التأكيد على نزوع الدول نحو التعاون الإقليمي حالما تتوفر فرصة لذلك، وبطريقة أشبه ما تكون آلية وعفوية. وهذا أيضا يختصر جدلا طويلا وتقليديا حول فائدة أو عدم فائدة مشاريع الأقلمة، سواء أكانت اقتصادية أم سياسية.

العولمة في آسيا

ورغم أن الكتاب يسقط المعالجات النظرية والتطبيقية المعمقة التي يحتويها على ثلاث مناطق إقليمية في العالم، هي أوروبا، والأميركتان، وآسيا، إلا أنه من السهولة توظيف الأدوات التحليلية المستخدمة هنا وتطبيقها على الحالة الإفريقية أو العربية أو غيرها للخلوص بنتائج مقاربات في الأطار العام، لكن لكل منها خصوصية تميزها.

والخصوصيات المتميزة لمشروعات الأقلمة الرأسمالية



غلاف الكتاب

الأقلمة والتكامل
الاقتصادي المعولم

(أوروبا، آسيا، الأميركتان)

المحرران: وليام كوليمان

وجفري اندرهل

الناشر: روتلج، لندن.

نيويورك، 1998

الرائنة في عالم اليوم هي أولى أطروحات الكتاب المطورة لأفكار سابقة تحدثت دائما عن خصوصية تجربة الاتحاد الأوروبي. غير أن الأضافة التي تحملها الدراسات الثلاث التي عالجت هذا الموضوع هنا تنبع من كونها جاءت من منظور معولم، ينظر إلى الأقلمة من زاوية مدى عولمتها للمناطق الإقليمية. وفي هذا الصدد تسود المقولة الرائجة حول اعتبار المشروعات الإقليمية مجرد محطات وسيطة على طريق الوصول إلى العولمة الكاملة، وهي المقولة التي لا يرتاح لها ريتشارد ستيس عند تناوله حالة الرأسمالية الآسيوية في جنوب شرق القارة.

فهو ينظر إلى أن الأقلمة والعولمة الآسيوية تختطان نمطا خاصا بهما مغايرا للنمط النيوليبرالي الغربي الذي يشكل عماد عملية العولمة. وهذا يضع مشروع «آسيان» الإقليمي موضع شك من قبل العولمة لجهة التساؤل فيما إن كانت «آسيان» تشكل المعبر الآسيوي باتجاه العولمة، للدول الأعضاء فيها (البابان مع النمور الآسيوية) أم أنها تسير باتجاه معاكس يغلب عليه تحصين القلعة الآسيوية الإقليمية في مواجهة العولمة. وتقريرا عن هذه الأطروحة،

وفي ما يتعلق بمناطق أخرى من العالم، تصل الباحثة دانيا تاسي في مساهمتها حول التجارب الإقليمية في دول أميركا اللاتينية النامية.

فالباحثة التي تقر بأن العولمة قد تحلب بعض الفسائد الاقتصادية لهذه الدول تحلل في الوقت ذاته السلوك الإقليمي للحكومات على خلفية خشية السياسيين فيها من تأثيرات وسياسات الكتل الإقليمية المجاورة، خاصة «نافتا» (أميركا وكندا والمكسيك) أو «مندی أبك» (الذي يضم أميركا وكندا وآسيان). على ذلك تبدو التجربة اللاتينية في الأقلمة الراهنة أقرب إلى رد الفعل الدفاعي منها إلى الانطلاق المنفع والإرادي نحو العولمة. وخلاصة ذلك كله، وما قبله، هو نشوء وتطور أنماط أقلمة رأسمالية متغايرة في طبيعتها وشكلها وفي مقدار عولمتها.

العولمة والديمقراطية

الأطروحات الأخرى المهمة التي تستحق القاء الضوء هي علاقة وتأثير العولمة على الديمقراطية وعلى دولة الرعاية الاجتماعية الأوروبية. وهنا ثمة قلق واضح يبديه الباحثون أزاء المصير الغامض لطبيعة الشكل النهائي الذي سينتهي إليه دور العولمة في هذين المجالين.

فدولة الرعاية الاجتماعية التي رسم معالمها كينز لتفسير عليها التجربة الأوروبية الغربية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تتعرض هذه الأيام لتهدد حقيقي من قبل العولمة. فأساسات تلك الدولة القائمة على تمكين الحكومات من سلطة القرار الكاملة على السياسات النقدية والمالية المحلية بما يضبط معدلات التضخم وحجم البطالة، ويوفر المصادر المالية اللازمة لتمويل برامج الرعاية الاجتماعية للأقل حظا، أصبحت الآن مكشوفة لضربات معاول العولمة. فمن ناحية أولى باتت الدولة الكينزية تفقد سيطرتها شيئا فشيئا على مقاليد التحكم بسياسات الصرف والنقد المالي مفسحة المجال لتأثيرات وتقلبات السوق المالي المعولم كي تأخذ نصيبها في صناعة القرار. وهذا يلحظ في تجربة حكومة بلير العمالية البريطانية وشرودر الاشتراكية الاجتماعية الألمانية وبقيّة حكومات ما صار يسمى «الحزب الثالث». ومن ناحية ثانية يسود تفاسم التناقضات

الحكومية الذي لا يوازيه زيادة في المداخل إلى قصور في الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية المعتادة. ويعتقد مارتين رودس أن أثر ما يسميه «الليبرالية التخريبية» سيكون في نهاية الأمر القضاء على دولة الرعاية الأوروبية ونموذجها وجعلها من مخلفات الماضي.

أما على صعيد أثر العولمة على الديمقراطية، فالأثر «التخريبي» للعولمة بحسب جوناثان موسس، لا يقل نضاقا. والمشكلة الأساسية تكمن هنا، مرة أخرى، في انغلات العديد من المواطنين من أيدي الحكومات الوطنية وانتقاله إلى الخارج، سواء إلى الشركات الكبرى، أو البنوك الإقليمية والعالمية، أو المؤسسات المالية الدولية. وهذا يعمل على تشتيت «المسؤولية»، بحيث يصعب توجيه المساءلة أو المحاسبة لطرف محدد، وهذا

بالطبع يضرب في جذر التسييس الديمقراطي. ففي انساق لم يكن بإمكان أي حكومة ديمقراطية بالطبع، التهرب من مسؤولية قراراتها التي قد تؤدي إلى زيادة البطالة، مثلا، أو رفع معدلات التضخم وغير ذلك، وكانت تحال إلى المساءلة الديمقراطية عبر وسائلها المعروفة.

أما الآن فقد غدا بإمكان العديد من الحكومات اتخاذ قرارات تخفض أو تعلي من قيمة العملة الوطنية، مثلا، وتبرر ذلك بأنه التزام وتماش مع متطلبات العولمة التي تكون أحيانا على شكل اتفاقات دولية قانونية. وبسبب انفتاح الأسواق المالية والتجارة بالعملة، فإن قرارا يتخذه البنك المركزي في لندن أو بون برفع معدل الفائدة على الجنيه الاسترليني أو المارك الألماني سوف يؤثر مباشرة على الين الياباني أو الفرنك الفرنسي وقد يدفعهما أيضا إلى اتخاذ نفس الإجراء. انصياعا لضغوط خارجية وليس لاعتبارات محلية، بما يعنيه ذلك من مخاطرة بزيادة معدل البطالة وإثارة سخط شعبي.

أخذا كل ذلك بالاعتبار فإن الكتاب بمجمله ليس أطروحة مضادة للعولمة ومناهضة لها، إذ يبقى الزخم العام له يسير في اتجاه العولمة ويؤيده، لكنه في ذات الوقت يقع في منطقة وسطى حيث يطرح تساؤلاتها ويحاول بعض المساهمين فيه وضع علاجات لها.